حرية التعبير في اليمن

أوضاع حرجة في الدولة

الشراكة الدولية من أجل اليمن

تقرير البعثة

٧-١١ نوفمبر ٢٠١٠

المنظمات المشاركة:

المادة ١٩: الحملة العالمية لحرية التعبير
مركز عالم حر، ٦٠ طريق فارينجدون - لندن EC1R
المملكة المتحدة
للاتصال: سينثيا كارديناس
المستشار القانوني للمادة ١٩ للمكسيك وأمريكا الوسطى
بريد إلكتروني: cynthiac@article19.org
هاتف: ٠٠٥٢٥٥١٠٥٤٦٥٠٠
الموقع الإلكتروني: www.article19.org

الاتحاد الدولي للصحفيين
المركز الدولي للصحافة
العنوان:
Residence Palace - Block C
Rue de la Loi 155
1040 Brussels,
Belgium
الاتصال: منير زعرور
منسق منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي
البريد الإلكتروني: monir.zaarour@ifj.org
هاتف: ٣٢٢٢٣٥٢٢١٩+
الموقع الإلكتروني: www.ifj.org

الدعم الدولي لوسائل الإعلام

العنوان:

Nørregade 18, 2nd floor

Copenhagen K, DK-1165

Denmark

للاتصال: أنتي كوسي

المنسق الخاص باليمن

البريد الإلكتروني: ak@i-m-s.dk

هاتف: ٠٠٠٢٣٧٨٨٤٥+

الموقع الإلكتروني: www.i-m-s.dk

الجمعية العالمية للصحف وناشري الأنباء
العنوان: 7 Rue Geoffroy Saint Hilaire
75005 Paris, France
للاتصال: رودريجو بونيلا
منسق بعثات حرية الصحافة
البريد الإلكتروني: rodrigo.bonilla@wan-ifra.org
الهاتف: ٣٣١٤٧٤٢٨٥٣٧+
الموقع الإلكتروني: www.wan-ifra.org

جدول المحتويات:

ملخص تنفيذي.....صـ ٥

مقدمة.....صـ ٦

I. آليات القمع .....صـ ١٠

II. الإطار القانوني وجوانب العجز فيه.....صـ ١٥

III. وسائل الإعلام المستقلة المعرضة للخطر، وملكية الدولة والمعايير المهنية غير المستقرة ..... صـ ٢٣

توصيات .....صـ ٢٧

خلاصة.....صـ ٢٩

ملخص تنفيذي

أرسلت أربعة منظمات دولية غير حكومية بعثة مشتركة حول حرية الصحافة إلى اليمن خلال الفترة ما بين ٧ إلى ١١ نوفمبر ٢٠١٠، لإجراء تقييما شاملا لحالة حرية التعبير في الدولة. وضمت البعثة مندوبين من المادة ١٩:الحملة العالمية لحرية التعبير، والاتحاد الدولي للصحافيين، والدعم الدولي لوسائل الإعلام، والجمعية العالمية للصحف وناشري الأنباء. سافر الوفد إلى العاصمة اليمنية صنعاء ومدينة عدن الجنوبية للقاء المتخصصين في الإعلام والخبراء وبرلمانيين حكوميين ومعارضين وممثلين للمجتمع المدني ومستشارين قانونيين ومتحدثين رسميين وممثلين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كشفت اللقاءات والحوارات أن الإعلاميين اليمنيين يعيشون ويعملون في بيئة غاية في العدائية. وشعر أفراد البعثة بقلق شديد بعد الكشف عن أن الحكومة تستخدة مجموعة قوية من القوانين القاسية لخنق حرية التعبير وتنشر مختلف الأدوات لتقييد وسائل الإعلام. ويتم توجيه العنف ضد الصحفيين على نطاق واسع، في حين تنتشر التقارير عن عمليات الخطف والاحتجاز والاعتقالات التعسفية والضرب والتعذيب. ولاحظ الوفد أنه من خلال سيطرتها على مؤسسات البث والطباعة ومنافذ التوزيع والإعلان، تقوض الحكومة على نحو خطير تطور وسائل إعلام مستقلة وقوية في اليمن. ويشعر الصحفيون بأن الحماية القانونية المتاحة غير كافية من قبل النظام القانوني للبلد وتنتشر ثقافة الخوف من التغطية التحريرية لمجموعة واسعة من القضايا. وعلمت البعثة أن الرقابة الذاتية هي ممارسة شائعة.

وكان الوفد شاهدا على النضال المستمر لتنظيم وسائل الإعلام، حيث علم بثلاثة مقترحات قانونية مستقلة من مختلف قطاعات المجتمع تصب كلها في إطار مناقشة وطرح بدائل للتشريعات القائمة. كما لاحظ أيضا الحاجة الملحة للمشاركة في المجال الأوسع لتطوير وسائط الإعلام ، بما في ذلك التدريب المهني للصحفيين والإدارة الفاعلة وسائل الإعلام.

وأخيرا، وجه المهنيين من مختلف مكونات المجتمع الإعلامي اليمني ، نداء استغاثة عاجل إلى المجتمع الدولي لتقديم مزيد من الدعم.

مقدمة:

يشكل اليمن قاعدة شبه الجزيرة العربية، وهي المنطقة التي تشتهر بالثقافة القديمة والتقوى الإسلامية ولا تزال حتى الآن تعاني بشكل متزايد من التناقضات الحديثة. وتفصل ألف كيلومتر من الجبال الوعرة والصحراء العاصمة العتيقة صنعاء عن الرياض العاصمة السعودية الحديثة والغنية بالنفط، لكن من الناحية الاقتصادية للدولتين عالمين متباعدين. ففي حين جعلت عائدات النفط المملكة السعودية واحدة من أغنى البلدان في العالم، بينما شهدت الجارة الجنوبية فقيرة الموارد، إنفاق العائدات النفطية وتبديدها خلال سنوات من الصراع الداخلي والفساد والكذب السياسي. وتضم المنطقة ما يمكن اعتباره واحدا من أكبر التناقضات في العالم العربي، ومأساة العصر الحديث حيث أن من يملكون ومن لا يملكون أن يتضح أكثر حدة في الفقر المدقع الذي يعاني من الشعب اليمني.

أصبحت قدرة وسائل الإعلام أن يقدم تقريرا عن هذا الواقع القاسي محدودة على نحو متزايد فالرئيس علي عبد الله صالح لا يزال يحد من مساحة حرية التعبير. ولا يوجد سوى عدد قليل من الصحف المستقلة في اليمن ، في حين أن قنوات التلفزيون الأربع الموجودة في البلاد ومحطات الإذاعة الـ 12 تبث فقط من قبل الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية. كما أن الحكومة وأحزاب المعارضة الرئيسية، التي تهيمن على سوق الصحف بالتغطية الموجهة حزبيا للإنجازات السياسية، تسيطر كذلك على المطابع وشبكات التوزيع. ويجاهد الصحفيون المستقلون من أجل كسب العيش مقارنة بأولئك الذين يعملون في الصحافة الرسمية، هذا بالإضافة إلى فرض قيود على الإعلان ونقص الاستثمار في مجال الإعلام المستقل يعمق هذا التفاوت.

" لقد قال الرئيس صالح ذات مرة إن حكم اليمن يشبه الرقص على رؤوس الأفاعي بسبب خطورة الدولة، وأنا أقول إن كون الشخص يعمل كصحفي في اليمن يشبه أيضا الرقص على رؤوس الأفاعي ، فالرقاب الذاتية في كل مكان: لا يمكننا الكتابة عن الرئيس ولا قيادات المعارضة، لذا نتشاور كزملاء فيما بيننا ونكتب بطرق غامضة ومجهلة".

كانت المشاعر التي عبر عنها هذا الصحفي من صنعاء قد وردد مرارا وتكرارا خلال عمل البعثة الدولية حيث اجتمعت مع الإعلاميين من مختلف الأطياف اليمنية، الحكومة والمعارضة والمستقلين. كما أنها كشفت عن الاحباط المتزايد من القيود التي تفرضها الحكومة على تغطية قصص لها أهمية حقيقية.

أثرت التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجارية في البلد، في تطوير وسائل الإعلام اليمنية منذ وحدة شمال وجنوب البلاد في 1990. ومعظم هذه القضايا محظورة على وسائل الإعلام، وتتواتر التقارير عن اتخاذ الحكومة إجراءات عاجلة ضد أي مطبوعة تتجاوز مثل تلك الخطوط الحمراء. وكنتيجة لمنع وصول

المعلومات إلى حد كبير، تصبح الأوضاع داخل اليمن صعبة بشكل لا يصدقه من يحكم على ما يحدث من الخارج.

عادة ما يرى المجتمع الدولي اليمن كجنة للإرهاب ولتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. وقبل أيام قليلة من البعثة، كانت البلد تحت الأضواء الإعلامية العالمية بعد إرسال طرود مفخخة من صنعاء واكتشافها في طائرات شحن أمريكية. وتحت ضغوط قوية من جارتها السعودية (التي شكت لسنوات من المسلحين في اليمن وقيامهم بنقل الأسلحة ومعدات تصنيع القنابل عبر الحدود[1])، ومن الإدارة الأمريكية التي كانت تقوم بهجمات بطائرات دون طيار باسم النظام اليمني [2]،وقد اضطرت الحكومة إلى القيام بدور أكثر نشاطا للسيطرة على المناطق النائية التي ينعدم فيها القانون والمناطق الحدودية حيث ظلت القاعدة في جزيرة العرب دون منازع إلى حد كبير. ومن خلال الزعم بأن اليمن تحت رحمة الارهاب الدولي والمطالبة بدعم مالي وعسكري، نجح الرئيس صالح، إلى حد كبير، في تحويل انتباه العالم عن العديد من القضايا الملحة الأخرى التي تهدد بلاده وشعبه.

محادثات السلام الجارية مع المتمردين الشيعة الزيدية، والمعروفين باسم الحوثيين في منطقة صعدة بشمال البلاد لا تزال هشة، فالحوثيين يتهمون الحكومة المركزية بالتمييز ضد وتهميش الطائفة الشيعية الزيدية في بلد مسلم سني في الغالب. وفي موازاة ذلك، تواجه الحكومة استياء من سكان الجنوب الذين يشعرون بأنهم مهمشين اقتصاديا واجتماعيا من قبل النخب الشمالية في صنعاء. وأدى ذلك في 2008 إلى خلق حركة جنوبية نشطة على نحو متزايد بتنظم المسيرات والاحتجاجات السلمية. وقد أدى رد فعل الحكومة الأخرق على المظاهرات إلى تطرف الحركة في الاشهر الاخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة اليمنية التعامل مع النظام القبلي التقليدي في البلاد. فكل زعيم قبلي يمارس السلطة السياسية على مناطق نفوذهم، مما اضطر الدولة إلى التفاوض دائما لضمان السيطرة على أكبر قدر ممكن من التراب الوطني. ويزعم على نطاق واسع أن الرئيس صالح يدفع بانتظام مبالغ طائلة لمنع الزعماء القبليين الأكثر قوة ونفوذا من إسقاط حكومته، ولخلق ضيعته الشخصية في العاصمة بفاعلية. كما يتم تفريغ الخزائن بأسرع مما يمكن أن تمتلئ، والاسدامة المحتملة لهذا النهج تطرح أسئلة خطيرة حيال استقرار مستقبل نظام الرئيس صالح، ومؤسساته، والبلد ككل.

وتستمر الصراعات على القوة السياسية على خلفية من المشكلات الاجتماعية المعوقة التي دمرت المجتمع

---

[1] كتاب حقائق المخابرات المركزية الأمريكية، تقرير المملكة العربية السعودية، القضايا المتعلقة بالحدود https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html وأيضا براين وايتاكر، غارديان، الحدود السعودية تثير غضبا في اليمن', 17/02/2004, http://www.guardian.co.uk/world/2004/feb/17/saudiarabia.yemen

[2] برقيات ويكيليكس المسربة برقية "10SANAA4, 04/01/2010,"، الجنرال بترايوس يلتقي على عبد الله صالح لمناقشة الأمن http://www.wikileaks.ch/cable/2010/01/10SANAA4.html

اليمني على مدى عقود. فبلغ معدل البطالة 35 ٪ [3]، كما أن أكثر من 40 ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني [4]. ويعتقد على نطاق واسع أن الفساد الذي استمر طوال فترة حكم الرئيس صالح والتي استمرت ٣٣ عاما، أبقت اليمن في حالة من الفقر، كما أن ثروة البلاد النفطية محدود تم توجيهها بعيدا عن الاستثمار الأساسية العامة طويلة المدى . ومن المتوقع أيضا أن تجف آبار النفط، بحلول نهاية العقد الجاري[5]. وأشد ما يثير الانزعاج خلال السنوات الـ20 القادمة هو احتمالية أن تصبح صنعاء العاصمة العالمية الأولى التي تنفد منها المياه ما لم يتم إيجاد حلول جذرية للحفاظ على المناطق الحضرية وحماية السكان البالغ عددهم ١،٩ مليون شخص من الجفاف[6]. والأهمية الرئيسية هنا يجب أن تكون إدارة زراعة القات (نبات يمضغه قرابة ٩٠٪ من الرجال و ٥٠٪ من النساء له تأثير أشبه بتأثير المنشطات)، المنتشرة في البلاد على نطاق واسع من القات، والتي تحتل نحو 60 ٪ من الأراضي المخصصة للمحاصيل التي يمكنها أن تدر الأموال ويستهل ما يصل إلى 30 ٪ من مخزون المياه الجوفية في البلاد [7]. هذا مع تجاهل آثاره الفورية الكبيرة على الصحة العامة والرعاية الاجتماعية والعبء الثقيل الذي على الرفاهية التي يشكلها الاستهلاك الجماعي للمخدرات.

وكانت وسائل الاعلام اليمنية عاجزة عن كسر حاجز الصمت حول هذه القضايا بانتظام من أي نوع. وقد وضعت الحكومة الآليات التي تقع خارج نطاق نظام المحاكم العادية للتعامل مع العناصر غير المرغوب فيها في وسائل الإعلام، من خلال بناء نظام موازٍ من المحاكم الخاصة التي تضفي الشرعية على أعمال الترويع والتحرش ضد الأشخاص الذين تراهم ناقدين للنظام. ويستند هذا النظام القضائي على وجود نوعين من المحاكم المتخصصة وقانون للصحافة، وهو حاليا قيد المراجعة، وهو ما يستخدم كثيرا لتجريم حرية التعبير وردع التحقيق التحقيق.

ووصلت تداعيات الثورة في كل من تونس في بداية كانون الثاني / يناير وسقوط الرئيس المصري حسني مبارك في منتصف شباط /فبراير إلى اليمن حيث نزل آلاف المتظاهرين إلى الشوارع لمطالبة الرئيس صالح التنحي. فالفساد المتفشي بين المسؤولين الحكوميين وعدم وجود نظام سياسي تعددي وإطلاق سراح كان من المحفزات الرئيسية التي وحدت الطلاب و أحزاب المعارضة والحركات الناشطة للخروج ف

---

[3] كتاب الحقائق للمخابرات المركزية الأمريكية، اليمن، الاقتصاد https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ym.html

[4] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليمن، تعريف بالدولة: http://www.undp.org.ye/y-profile.php

[5] البنك الدولي، "تحديث عن الاقتصاد اليمني"، صيف ٢٠٠٧ : http://www-wds.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64193027&piPK=64187937&theSitePK=523679&menuPK=64187510&searchMenuPK=64187283&theSitePK=523679&entityID=000020439_20070830163859&searchMenuPK=64187283&theSitePK=523679

[6] شبكة تطوير العلوم، العاصمة اليمنية ستنفد مياهها بحلول ٢٠٢٥، أكتوبر ٢٠١٠ (من مسودة تقرير يكتبه ماكينزي وشركة تعمل لصالح الحكومة اليمنية) http://www.scidev.net/en/news/yemen-s-capital-will-run-out-of-water-by-2025-.html

[7] نشرة منظمة الصحة العالمية، vol.86 no.10 Geneva Oct.2008، "مضغ القات في اليمن: قلب ورقة جديدة"، نسخة إلكترونية: http://www.scielosp.org/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0042-96862008001000005&lng=en&nrm=iso

احتجاجات مشتركة نادرة. وفيما تحاول الحكومات في جميع أنحاء المنطقة العربية التكيف مع الواقع السياسي الناشئ حديثا، الذي خلق هذه الموجة من الغضب العام ، من المأمول أن تعمل الأنظمة، البارعة في ا ستخدام القبضة الحديدية تجاه المطالب الشعبية، على التوجه نحو مزيد من الحريات والتغيير السياسي حيث يأخذون حذرهم من الأصوات القادمة من الشوارع. ومع الحذر النموذجي، يبقى وضع العديد من الصحفيين اليمنيين في انتظار معجزة ، وليس مجرد الثورة ، للحصول على إجابة.

I. آليات القمع

تشير التقارير عن القمع ضد الإعلام اليمني إلى محاولة منظمة لتطبيق إطار عمل من معايير خاصة لا يسمح للحكومة بالعمل خارج إطار تشريعات المحاكم اليمنية العادية، حين يتعلق الأمر باستهداف الصحفيين أو الإعلاميين.

والتقى الوفد بعدد من الصحفيين ورؤساء التحرير والناشرين وكذلك أعضاء نقابة الصحفيين اليمنية في كل من صنعاء وعدن، والذين قدموا شهادات عن تجاربهم المباشرة مع المصاعب والتحديات ا لتي تواجه الإعلاميين في حياتهم اليومية العملية. وألقت المناقشات مع مجموعة مختارة من المحاورين البارزين الضوء على كيف يمكن للحكومة ممارسة السيطرة الخانقة على وسائل الإعلام في اليمن . وتمنع تلك القبضة المحكمة على وسائل الإعلام، سواء التلفزيون أو الإذاعة أو الصحافة المكتوبة، ظهور وسائل إعلام مستقلة صحية وهو ما يتحقق أيضا من خلال مجموعة من الآليات الخاصة التي يتم تطبيقها بشكل منتظم

لقد قامت الحكومة اليمنية بإنشاء نظام قضائي مواز، يمكنها من خلاله تقنين أعمال الترويع والتحرش ضد الأشخاص الذين تراهم ناقدين للغاية. ويستند هذا النظام على وجود نوعين من المحاكم الخاصة:

- المحكمة الجنائية الخاصة، التي تم إنشائها بمرسوم رئاسي عام ١٩٩٩ للتعامل مع الجرائم ضد الأمن القومي مثل الإرهاب واحتجاز الرهائن والخصوصية. وفي عام ٢٠٠٤، تم توسيع اختصاص المحكمة ليشمل "الجرائم المرتكبة ضد أ من الدولة والجرائم الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية"[8] وهو ما يسمح للحكومة بملاحقة المعارضين السياسيين والصحفيين من خلال محكمة استثنائية.

- المحكمة المتخصصة للصحافة والمطبوعات، ا لتي أنشئت في 11 مايو 2009 من قبل مجلس القضاء الأعلى للقضاء للفصل ف ي جميع القضايا ذات الصلة بوسائل الإعلام والمطبوعات. إن إنشاء مثل تلك المحاكم الخاصة، يسير في اتجاه مناقض للدستور اليمني الذي ينص صراحة على أنه "من غير المسموح بإنشاء محاكم خاصة تحت أي ظروف" [9]

[8] القرار الجمهوري بقانون ٣٩١ لعام ١٩٩٩ حول المحكمة الجنائية الخاصة، المادة ٣، والقرار الجمهوري بقانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٤ حول المحكمة الجنائية الخاصة المادة الأولى.
[9] دستور الجمهورية اليمنية الفصل الثالث المادة ١٥٠.

إضفاء الطابع المؤسسي على عملية غير دستورية من هذا القبيل، لم يمنع الحكومة من مهاجمة الصحفيين جسديا وإساءة معاملة الصحفيين المستقلين أو المعارضين، في تصرف يعد انتهاكا كاملا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وخلال مناقشات مع إعلاميين حول هذا الهيكل القانوني القمعي، أصبح من الواضح أن الحكومة تخنق بفعالية الأصوات المنتقدة. ولدى وصفهم للوضع أشار الصحافيون ونشطاء حقوق الإنسان إلى عدة قضايا رئيسية [10] أثرت بعمق على المجتمع الإعلامي اليمني، وتذكرهم بأن هناك حدودا واضحة لحرية التعبير. وتشمل قضايا الصحافيين الذين يتعرضون للهجوم الجسدي والخطف والتعذيب، ومن يتم تقديمهم للمحاكمة أمام محاكم استثنائية. على الرغم من أنه يتم صودر عفو بموجب مرسوم رئاسي في نهاية المطاف، لكن غالبا لا يكون واضحا ما إذا كان تم إلغاء الاتهامات الموجهة ضدهم أم لا. ويتم التحقيق مع الصحفيين لدى تغطية موضوعات مختلفة تتراوح بين دور السلطات في التعامل مع الصراعات الداخلية المختلفة في اليمن والرئيس صالح نفسه والفساد الحكومي،وزعماء القبائل ومواضيع أخرى حساسة.

وفي واحدة من أحدث القضايا، يوم ١٦ أغسطس ٢٠١٠، أمطرت مجموعة من قوات الأمن منزل الصحفي في وكالة أنباء "سبأ"، عبد الله حيدر وتم القبض عليه. وقاموا بمصادرة دتر ملاحظاته وحاسوبه المحمول. وتم احتجازه انفراديا لمدة ٢٩ يوما قبل المرة الأولى التي يتم تقديمه فيها للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الخاصة يوم ١٧ سبتمبر. وتعرض للضرب مرارا والتعذيب خلال الساعات الطويلة من التحقيق. وشملت التهم الموجهة ضده التخطيط لهجمات إرهابية، وتقديم الدعم الإعلامي لتنظيم القاعدة والتآمر لقلب نظام الحكم. وكان ناقدا للسياسات الحكومية في التعامل مع الإرهاب ولديه مصادر عديدة داخل الجماعات الإسلامية. تم اعتقاله في البداية في يوليو ٢٠١٠ عندما استجوبته مجموعة مجهولة لعدة ساعات حول شبكات علاقاته وكتاباته عن القاعدة.

حضر الوفد جلسة الاستماع يوم 9 نوفمبر وشهد مباشرة المعاملة التي كانت انتهاكا واضحا للمعايير

[10] الصحفي الناقد البارز عبد الكريم الخيواني تم استهدافه مرارا وتكرارا من قبل الحكومة بسبب عمله. في عام ٢٠٠٤، تم الحكم عليه بالسجن لمدة عام وتم وقف صحيفته "الشورى" لمدة ٦ أشهر على خلفية ادعاءات بالتشهير بالرئيس صالح ودعم المتمردين الحوثيين. واستفاد من عفو رئاسي في هذه القضية. وفي يونيو ٢٠٠٧، وفيما كان يعمل كرئيس تحرير موقع الشورى نت، اقتحمت قوات الأمن منزله واعتقلته. ووفق التقارير فإن الخيواني تم ضربه بقسوة وتعرض لمعاملة مهينة. تم عرضه على محكمة خاصة بتهم لها علاقة بالإرهاب وتتعلق بالحوثيين. وبعد إطلاق سراحه بكفالة في نهاية يوليو، تم اعتقاله في أغسطس ويقال إنه تم ضربه على يد مسلحين هددوا بقتله وأسرته إذا استمر في كتاباته الناقدة عن الرئيس والوحدة الوطنية. وتم الحكم عليه بالسجن ٦ سنوات في يونيو ٢٠٠٨، ورغم الإفراج عنه بموجب العفو الرئاسي في سبتمبر من العام نفسه، استمرت المحكمة الجنائية المتخصصة في الحكم عليه بالسجن في يناير ٢٠٠٩. وفي مارس من العام نفسه، عفا الرئيس عن الصحفي مرة أخرى.

تم اختطاف الصحفي محمد المقالح، رئيس تحرير موقع المعارضة الإلكتروني، الاشتراكي، على يد قوات الأمن يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، بعدما تحرث موقعه عن مقتل ٨٧ مدنيا في غارة جوية شمالي منطقة صعدة. ولم تسمع عنه أسرته حتى نهاية يناير ٢٠١٠، وخلال اعتقاله طوال الأشهر الأربعة تم احتجازه دون توجيه اتهامات وتم تعذيبه مرارا. وفي مايو ٢٠٠٩، أوقفت السلطات إجراءات قانونية ضده تماشيا مع العفو الذي أعلنته الحكومة بالتزامن مع الذكرى العشرين لوحدة البلاد. وكان المقالح يواجه تهما من كل من المحكمة الجنائية الخاصة ومحكمة الصحافة.

الدولية لحقوق الإنسان. وقد نقل السيد حيدر إلى المحكمة في شاحنة عسكرية ترافقها سيارات جيب شديدة التسليح وعدد من مختلف المركبات العسكرية الأخرى. وداخل قاعة المحكمة تم الإبقاء عليه داخل قفص الاتهام طوال الجلسة. ولم يكن هناك من يمثله قانونيا: فمحاميه كان قد قاطع المحاكمة منذ أن بدأت ، واعتبرها غير دستورية. واستنكر حيدر خلال الجلسة ظروف الاعتقال السيئة في السجن العسكري الذي كان محتجزا به، وطلب نقله إلى سجن مدني.

تم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية اعتقاله لبناء قضية ضده . فقد تم العثور على المعلومات المتعلقة بأنور العولقي، وهو مواطن يمني أمريكي، ورجل دين متطرف يعمل على تجنيد منضمين جدد لتنظيم القاعدة، وكان حيدر قد أجرى معه مقابلة في أكتوبر 2009 ، وكانت تلك المعلومات على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بحيدر. وفي وقت إجراء الحوار لم يكن العولقي من المطلوبين لقوات الأمن اليمنية، ولكن في أبريل 2010 تم وضعه على قائمة المستهدفين الخاصة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بعد الربط بينه وبين رجل نيجيري حاول تفجير طائرة متجهة إلى ديترويت في ديسمبر 2009 ، وكذلك مع طبيب نفسي بالجيش الاميركي قتل 13 شخصا في ولاية تكساس في نوفمبر من نفس العام. وفي 18 يناير 2011 ، حكمت المحكمة الجنائية الخاصة في صنعاء على حيدر بالسجن لمدة خمس سنوات ، يليها منعه من مغادرة العاصمة لمدة عامين بتهمة "الانتماء إلى منظمة مسلحة غير شرعية" و "تجنيد الشباب ، بينهم أجانب ، لتنظيم القاعدة من خلال التواصل معهم عبر الإنترنت. "كما تم اتهامه بتصوير مباني وكالة الأمن والسفارات وبكونه مستشارا لأنور العولقي، وبالكتابة لمجلة تنظيم القاعدة على الانترنت. ورفض حيدر الاعتراف بشرعية المحكمة الجنائية الخاصة ورفض التقدم بدعوى استئناف. ويشعر أفراد البعثة بقلق بالغ من أن يكون حيدر قد أدين نتيجة لكتاباته الناقدة.

عند مناقشة قضية حيدر، أوضح الإعلاميون أن مثل هذه المعاملة والطريقة كلها تتحول على نحو متزايد إلى "قاعدة عامة" في اليمن. ففي حالات عبدالكريم الخيواني، ومحمد المقالح، عفا الرئيس صالح كل من الصحفيين. وفي 1 فبراير 2011 تم العفو عن حيدر أيضا، ولكن مكالمة هاتفية حدثت بعد 24 ساعة بين الرئيس صالح والرئيس الأمريكي باراك أوباما، أوضح خلالها الرئيس الأمريكي أن حكومته تتخوف بشأن الإفراج عن حيدر [11]، أسفرت عن إبقاء الصحفي في الحجز.

وكان لطريقة عمل المحاكم الخاصة واقترانها بالعنف تأثير مدمر على الحريات الإعلامية في البلاد. وكان أكثر ما أثار قلق أفراد البعثة سماعهم أن الصحفيين يعترفون علنا بأنهم يلجأون في كثير من الأحيان إلى الرقابة الذاتية. "نعم ، غيرنا سياستنا التحريرية ، فهم لم يتركوا لنا أي خيار. تزايد المضايقات بأنواع

[11] أعلن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيضعن المكالمة الهاتفية بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس اليمني على عبد الله صالح يوم ٣ فبراير ٢٠١١. http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/03/readout-presidents-call-president-saleh-yemen

مختلفة من الضغوط التي تمارسها الحكومة علينا لم تترك لنا أي خيار سوى تغيير خطنا التحريري "، هذا ما قاله رئيس تحرير صحيفة مستقلة بارزة. وقد وصف صحفيون كيفية عملهم في خوف دائم والشعور بأنهم يعيشون تحت الحصار، لا يعرفون متى أو أين سيهاجمهم المسلحون، واعترفوا بأنه لا خيار لهم سوى اختيار كلماتهم بعناية وتجنب تغطية الموضوعات التي لها حساسة معينة.

وأكد الصحفيون الذين يعملون كمراسلين لوسائل الإعلام الأجنبية زيادة واضحة في الاعتداءات الجسدية من قبل قوات الشرطة والأمن. ويبدو أن السلطات تريد منع تغطية الأحداث من د اخل اليمن للعالم الخارجي : "إن الحكومة تتعامل معنا باعتبارنا خونة وجواسيس"، هكذا قال أ حد المراسلين وأضاف: "الجنود يرونا باعتبارنا تهديدا محتملا وخطر ، كما يتهموننا بإعطاء صورة سلبية عن اليمن للعالم الخارجي". وبخلاف كونهم هدفا للاعتداءات الجسدية يكون الصحفيين في كثير من الأحيان عرضة لمصادرة أو تدمير المعدات. وقال أحد المراسلين إن: "ويما بعد يوم يصبح الحصول على المعلومات أكثر صعوبة، ويعيش كل صحفي في حالة متزايدة من الخوف". ،علم الوفد أن وزارة الإعلام قدمت قائمة من المتطلبات للمراسلين الأجانب ليكون بمقدورهم العمل في البلاد وتتضمن الأوراق التالية: دليل على خبرة في مجال الصحافة وبطاقة الهوية ونسخا من المقالات الصحفية السابقة والتقارير ورسالة من جهة العمل المعتمدة من قبل وزير الإعلام وشهادة الجامعة. وتوضح تلك المتطلبات رغبة الحكومة في السيطرة على المعلومات التي يتم إرسالها إلى خارج البلاد.

وفي خارج العاصمة والمدن الكبرى الأخرى، يمثل النظام القبلي تهديدا خطيرا للمحررين والصحفيين من مختلف ألوان الطيف الإعلامي . فبعض القبائل تمارس سيطرة فعلية على أجزاء واسعة من الأراضي، كما أنها مدججة بالسلاح، وغالبا ما تشارك بانتظام في القتال إما لصالح أو ضد الدولة، أو قبائل أخرى أو تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. ويحدد مستوى اشتراك القبائل في القتال درجة حساسيتها حيال ما تنشره الصحف. وقال جميل عامر رئيس تحرير صحيفة الوسط الأسبوعية: إن "النظام القبلي هو عقبة رئيسية لعملنا"، وأضاف "أنه يمكن أن يصبح تهديدا خطيرا على حياتنا اليومية." وأوضح صحفيين أن القبائل نادرا ما تتردد في اللجوء إلى التهديدات والهجمات الجسدية واستهداف مقار وسائل الإعلام أو مصادرة أعداد الصحف.

ومع ذلك، تستخدم الحكومة طائفة أوسع بكثير من التكتيكات العدوانية لردع الصحفية الناقدة. فمصادرة الصحف وتعليق التراخيص طريقة متكررة. وشهد شهر مايو 2009 نقطة انطلاق لموجة القمع الحالية في وسائل الإعلام اليمنية. ففي يوم 4 مايو ، أعلنت وزارة الإعلام حظر بيع ثمانية صحف يومية وصحيفة أسبوعية [12]، لتغطيتهم للأحداث في جنوب البلاد. وقد اتهموا من قبل وزارة الإعلام بنشر مقالات "ضد

[12] الأيام والمصدر والوطني والديار والمستقلة والنداء والشارع والأهالي

الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد ،" و"التحريض على انتهاك القانون والنظام، ونشر الكراهية والعداوة بين شعب اليمن الموحد". وزار أعضاء الوفد مقر ما كان يوما أعلى صحف البلاد توزيعا، وهي صحيفة الأيام المستقلة التي تتخذ من عدن مقرا لها، وتحدثوا مع رئيس تحريرها هشام باشراحيل. الصحيفة كانت تمتلك مطابعها لخاصة وتتحكم في شبكة توزيع تمتد على الصعيد الوطني، وجسد التعامل معها المدى الذي يمكن للضغط الحكومي أن يصل إليه لإسكات وسيلة إعلامية ناقدة. تم استهداف الأيام بالمصادرة والتوقيف والهجمات المسلحة على مقارها في مايو 2009 ويناير 2010 ، وحتى يومنا هذا لا تزال موقوفة عن الصدور. وكانت صحيفة الأيام تخصص تغطية واسعة للحراك الجنوبي ومختلف القضايا التي تواجهها المحافظات الأكثر فقرا جنوب البلاد.

ويجري استخدام المحاكم الخاصة والعنف والمصادرة والإيقاف ضد الصناعة التي لم يكن لديها موارد قانونية يمكنها الاعتماد عليها للدفاع عن نفسها . وقال مراسل وكالة الأنباء الفرنسية وقناة العربية حمود منصر إن الصحفيين يواجهون مخاطر من جميع الجبهات. وقال جميل عامر: "نحن لسنا محميين من قبل القانون" .

II. الإطار القانوني وجوانب العجز فيه:

•• وجد انتهاكات كبيرة للمعايير الدولية لحرية التعبير في قوانين الإعلام في اليمن. وفشل الدستور وقانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر جميعها في توفير خدمات كافية للحماية القانونية للصحفيين، وتركهم يسيرون على حبل القضاء المشدود الذي لا يمكن التيقن منه. وقد أدت هذه الحالة إلى المنافسة في وضع مقترحات لإعادة النظر في الإطار القانوني الذي ينظم الإطار القانوني الذي يحيط بالتشريعات الإعلامية.

وقعت اليمن على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي انضمت إليه في عام 1987. وبالتالي فالدولة ملتزمة بتنفيذ أحكامه وملزمة باحترام الحق في حرية التعبير الذي تكفله المادة 19 من العهد الدولي. كما أن العهد الدولي ليس مجرد بيان من حيث المبدأ، ولكنه يعكس الحد الأدنى من المعايير المشتركة من الحقوق المطلوب قانونا من جميع الدول الأطراف احترامها، بغض النظر عن الاختلافات في التاريخ والثقافة أو الظروف الاقتصادية. وتكفل المادة 19 من العهد الدولي الحق في حرية التعبير في العبارات التالية:

- لكل شخص الحق في حرية الرأي
- لكل شخص الحق في حرية التعبير : ويجب أن يشمل هذا الحق حرية البحث وتلقي ومشاركة المعلومات والأفكار من كل نوع، بغض النظر عن الطريقة سواء كانت شفهية أم مكتوبة أم مطبوعة أو من خلال أية وسيلة أخرى يختارها.

وكطرف في جامعة الدول العربية، ينبغي على اليمن احترام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي يضمن وفق المادة ٣٢ الحق في المعلومات وحرية التعبير، كسبيل أساسي لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.

كما ألزمت اليمن نفسها باحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال المادة السادسة في دستورها والتي تم تبنيها عام ١٩٩٤ وتنص على:
"تؤكد الجمهورية اليمنية التزامها بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ القانون الدولي التي تم الاعتراف بها".
وبالإضافة للمادة السادسة، يشمل الدستور اليمني ضمانة واضحة للحق في حرية التعبير في المادة ٤١:
"لكل مواطن الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد. وتضمن الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي حديثا أو كتابة أو بالصور في حدود القانون"
ورغم أن المادة ٤١ تعترف بضمان هذا الحق "في حدود القانون"، فهي بالتالي تسمح بالحد من حرية

التعبير سواء بالقانون أو لأي سبب آخر. ولأهمية الإعلام الحر، فلابد وأن تظل أية محاذير ضمن معايير ضيقة ومحددة بوضوح. وتوضح المادة ١٩ من العهد الدولي شروطا عامة لأي حد من حرية التعبير والمعلومات وتنص على وجوب أن يلتزم بما يلي:

""إن ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة تحمل معها واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن يجب أن تكون فقط منصوص عليها مسبقا في القانون وأن تكون من أجل :

(أ) احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

(ب) حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة ".

وأكدت الحكومة اليمنية التزامها حماية حقوق الإنسان من خلال التزامات محددة بوضوح في جدول أعمال الإصلاح الوطني، الذي اعتمدته الحكومة في عام 2006.

وينتهك القانون اليمني المعايير الدولية لحرية التعبير في وضع قيود بعيدة المدى على حرية الإعلام تم استخدامها لعرقلة التحقيقات الصحفية. فعلى سبيل المثال، قانون الصحافة والمطبوعات (1990) يشمل قيودا واسعة النطاق حول ممارسة الصحافة وعمل الصحف والمطابع. ويثير ما يلي القلق بشكل خاص:

- عدد المحاذير على محتوى ما يمكن نشره . العديد من تلك المحاذير تمت صياغتها بغموض، مما يخلق لبسا حول أي التعبيرات يمكن اعتبارها قانونية وأيها سيعرض صاحبه لتفسيرات مختلفة وأحيانا عشوائية. وتثير المحاذير التي تأتي ضمن المادة ١٠٣ قلقا خاصا، والتي توضح أن الإعلاميين عليهم الامتناع عن طباعة أو نشر أو توزيع أو بث:

  - أي شيء يمس بالعقيدة الإسلامية ومبادئها الغراء أو يقلل من الشرائع الدينية والإنسانية.
  - أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى نشر أفكارا منافية لمبادئ الثورة اليمنية أو ضد الوحدة الوطنية أو يشوه صورة التراث اليمني أو العربي أو الإسلامي
  - انتقاد شخص رئيس الدولة، أو نسب تصريحات أو صور له بخلاف الإعلانات التي تمت أو الصور التي التقطت خلال خطاب عام. ولا تنطبق تلك المحاذير بالضرورة على النقد البناء.

- في حالة الاستخدام واسع النطاق، ينبغي الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام أو الثقافة لتأسيس أي نوع تقريبا من المشاريع الإعلامية المطبوعة، فضلا عن ممارسة الصحافة[13]..و في

[13] لمزيد من المعلومات عن متطلبات الترخيص انظر الفصل III.

الواقع، يحتاج اليمنيون إلى إذن من الحكومة لممارسة حقهم في حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام المطبوعة. فاستخدام نظم الترخيص لوسائل الإعلام المطبوعة غير ضروري ويخالف قواعد راسخة من القانون الدولي.

- متطلبات الإيداع والتسجيل. على المطابع المحافظة على سجل لجميع المواد المطبوعة لكل الناشرين لمختلف أنواع المواد المطبوعة وتقديم نسخا منها لوزارات الإعلام والثقافة. ولا تهدف هذه الأحكام أي غرض سوى تمكين السلطات من ممارسة رقابة غير شرعية على المحتوى المنشور.
- استمرار وجود أحكام جنائية . من المفترض ألا يضم قانون المطبوعات والنشر أي أحكام جنائية. فإدراج مثل هذه الأحكام يبعث برسالة مفادها أن الصحافة، عند ممارسة الحق في حرية التعبير ، تخضع لضوابط خاصة أعلى من تلك التي تنطبق على عامة السكان.

وعلاوة على ذلك، ينص قانون الصحافة والمطبوعات على حبس الصحافيين. ويخضع أي شخص يخالف أحكامه بغرامة أو فترة عقوبة بالسجن تصل لمدة أقصاها عام واحد "دون الإخلال بأي عقوبة أشد بموجب قانون آخر" [14] . وحتى تلك القيود التي قد تكون متماشية مع الحدود التي يسمح بها العهد الدولي تتخوف من وضع عقوبات بالسجن في حالات التعدي. وتعتبر هذه العقوبات غير متناسبة وفقا للمعايير الدولية، على سبيل المثال حين نوازن بين سمعة الأفراد وحرية التعبير. وتشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون إغلاق أو تعليق الصحف، ومصادرة الصبعات، والمنع من ممارسة الصحافة.[15]

وكما ذكر سابقا، يحفظ قانون الصحافة والمطبوعات الحق في مقاضاة العاملين في وسائل الإعلام دون الإخلال بأي عقوبة منصوص عليها في قانون آخر. وقد يكون قانون العقوبات قابلا للتطبيق هنا أيضا، وهو بحد ذاته يحد من الحق في حرية التعبير ويفرض عقوبات بالسجن وحتى الإعدام في حالات مثل جريمة الردة. كما أن قانون العقوبات يستخدم مصطلحات غامضة يمكن بموجبها اتهام الصحفيين فيما يتعلق "بمصلحة الأمن القومي" [16]. إن وجود محكمة متخصصة للصحافة والمطبوعات جنبا إلى جنب مع هذه الأحكام يضيف إلى التأثير المرعب للتشريع على الإعلاميين.

وفي تناقض مع المعايير الدولية، يستخدم المسئولين هذه القيود بعيدة المدى على حرية التعبير والتي وردت في القانون اليمني، لتعويق التحقيقات الصحفية. وخلال مهمة الوفد، أعرب إعلاميون عن قلقهم إزاء عدم وجود الحماية القانونية، وبالتالي الخوف المتزايد من ممارسة مهنتهم. ونتيجة لذلك، يكشف الإعلاميون علنا عن تزايد ممارسة الرقابة الذاتية عند تغطية الأخبار باعتبارها الوسيلة الوحيدة لضمان الحماية.

وينظر البرلمان حاليا في تعديل قانون الصحافة والمطبوعات، ويناقش ثلاث مسودات:

---

[14] القانون رقم ٢٥ (١٩٩٠) حول الصحافة والمطبوعات ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠، المادة ١٠٤.
[15] المصدر السابق المواد ١٠٦ و ١٠٧.
[16] المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات تعاقب بالإعدام في حالة الردة.

- مسودة حكومية.[17]
- مسودة نقابة الصحفيين اليمنيين
- مسودة مقدمة من منتدى المنظمات غير الحكومية للتنمية والتجديد[18]

أعرب بعض البرلمانيين عن عدم اليقين بشأن التوقيت الذي سيتم فيه اعتماد المقترحات، أو حتى ما إذا كان سيتم اعتماد أي منها على الإطلاق. على مدار فترة وجود البعثة أصبح واضحا أن المسودة الوحيدة المدعومة من نقابة الصحفيين تم تقديمها. وبحلول شباط / فبراير 2011 ، كانت جميع المشاريع الثلاثة أمام البرلمان . كما التقت البعثة أيضا مع وزير الإعلام، الذي كشف أن المسودة الحكومية - صدرت في عام 2005 - يجري استعراضها وتحسيهان، لكن سيتم الإعلان عن مسودة مشروع قانون جدية لاحقا.

التعليقات التالية تسعى إلى تقديم مساهمة بناءة لتحليل استبدال قانون الصحافة والمطبوعات، مع التركيز بصفة خاصة على الأحكام التي لا تتماشى مع المعايير الدولية لحرية التعبير . وتستند هذه التعليقات على مشروع الحكومة ومشروع أعدته منتدى المنظمات، المشروعين الذين تمكنت البعثة من الوصول إليهما.

وترحب البعثة بقرار إدخال الإصلاحات وتشير إلى بعض الأحكام الإيجابية للغاية في كلا المشروعين. وتشمل هذه ضمان الحق في حرية المعرفة والفكر والممارسة والتعبير والصحافة والاتصالات؛ وضمانات للحق في الحفاظ على سرية المصادر، وكذلك مواد تحمي الصحفيين من مواجهة أي آثار سلبية أخرى لكتاباتهم غير تلك التي ينص عليها القانون؛ هذا بالإضافة إلى تراخيص دائمة للمنظمات الإعلامية.

ولكن للأسف، هناك عدد كبير من المواد في كلا المسودتين تبدو وكأنها تستهدف تحجيم أو السيطرة على الصحافة. ويؤكد القانون الدولي على أن حرية التعبير ينبغي أن تكون القاعدة، وأن أي محاذير عليها تكون الاستثناء. وعلى الدغم من ذلك تحتفظ المسودتين لقانون الصحافة الجديد بالتدخل الحكومي الذي يعتبرونه منطقيا تقريبا في كل جانب من جوانب الإعلام المطبوع. العديد من المواد في تلك المسودات غير ضرورية ولا تضيف سوى منح السلطات فرصا لخنق الأصوات الناقدة والمستقلة.

واتهمت الحكومة إلى الأن عددا من الإعلاميين وفق قانون الصحافة والمطبوعات، خاصة خلال ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وعاقبت على السياسات التحريرية ومن هنا خلقت رقابة ذاتية بين الصحفيين كوسيلة للحماية. وانطلاقا من هذا المفهوم، عبرت الجماعة الإعلامية عن قلقها العميق حيال الموافقة المحتملة على تعديلات قانون الصحافة والمطبوعات إذا ما استمرت النوايا نفسها مع فرض المحاذير، أو حتى زيادة المحاذير على ممارسة الحق في حرية التعبير

---

[17] التعليقات على المقترح الحكومي يعتمد على مسودة قدمتها وزارة الإعلام، وتم الإعلان عنها عام ٢٠٠٥، ومسودة أخرى تم تقديمها من قبل لجنة يرأسها وزير العدل. ونشير للاثنين بطريقة عامة باعتبارها المقترح الحكومي. لمزيد من المعلومات برجاء الاطلاع على: www.article19.org/pdfs/analysis/draft-yemen-press-and-publications-law.pdf

[18] تشير لمقدمة إلى أن مسودة القانون تمت مراجعتها وتصحيحها بناء على مناقشات حدثت خلال ندوة عقدها المنتدى. البعثة لا تتحمل أية مسؤولية عن دقة الترجمة أو التعليقات القائمة على أخطاء أو ترجمة غير دقيقة.

وفيما يلي أكثر ما أثار قلق البعثة فيما يتعلق بالمسودتين، وبعضها مشار إليه وفق القانون الحالي أيضا:

- العدد الكبير من المواد التي تهدف لتحجيم أو من شأنها أن تفرض محاذير على المحتوى الذي سيم نشره.

هناك عدد قليل من القيود على المحتوى، ومن حيث المبدأ، يجوز بقدر ما القول بأنها تتفق مع المعايير الدولية. لكن هناك مفاهيم غامضة يمكن أن تخضع للتفسير التعسفي المحتمل، مثل "الحقوق الأدبية للصحفيين"، "أخلاقيات وتقاليد الشعب اليمني"، "المؤسسات الاجتماعية الأساسية"، وأهداف الثورة اليمنية "و"الوحدة الوطنية " . مشروع الحكومة ينص أيضا على فرض قيود لحماية "الأمن القومي" ويفشل في تعريفالمخاطر التي يتم بناء عليها وضع تلك الصيغة على وجه الدقة.

كلا المشروعين وضع أحكاما لضمان الكتابة المتوازنة من قبل الصحفيين، تنص على الكتابة الصادقة ومنع نشر معلومات كاذبة أو غير موثوق بها. وتشير المقترحات أيضا إلى أن يلتزم الصحفيين بميثاق الشرف. وينص مشروع الحكومة على أن الصحفيين يلتزمون بميثاق الشرف الخاص بنقابة الصحفيين، وهذا يعني أنهم "يخضعون لقانون العقوبات لدى استجوابهم في قضية تتعلق بانتهاك هذا الميثاق أو تهديد المواطنين بأي شكل من الأشكال مستغلين مهنة الصحافة." ينبغي ألا تفرض الحكومة آلية التنظيم- الذاتي، لأن من شأن ذلك تعريض النظام لخطر محاكمات ذات دوافع سياسية. فحين يكون هناك نظاما فعالا للمحاسبة والتنظيم الذاتي، لا ينبغي أن يتم فرض نظام إداري.
ويمثل مشروع الحكومة مشكلة خاصة لأنه يحظر التعبيرات التي تنتقد أو من شأنها أن تسيء أو تظهر ازدراء لشخص رئيس الدولة. ويتعارض هذا الحكم مباشرة مع المبادئ الراسخة للقانون الدولي. وعلى الموظفين العموميين تحمل مزيدا من الانتقادات من الناس العاديين باعتبار ذلك مبدأ أساسيا من مبادئ الديمقراطية. كما يجب إزالة كافة القيود المفروضة على المحتوى وينبغي تعريف ما يمكن اعتباره ضرورة قصوى لحماية مصلحة مشروعة بشكل واضح.

- فرض متطلبات تتعلق بممارسة الصحافة

وتنظر المسودتان في متطلبات التأهيل مثل وجود شهادة التخرج من كلية أو معهد للصحافة أو درجة جامعية في تخصص آخر، بالإضافة إلى الخبرة الصحفية من أجل أن ينشط الشخص في العمل في قطاع الإعلام المطبوع. وتستبعد المتطلبات أيضا أولئك الذين أدينوا من قبل محكمة في جريمة مخلة بالشرف والنزاهة من ممارسة الصحافة. بل إن القيود أشد على رؤساء التحرير في

الصحف أو المجلات أو المديرين التنفيذيين في القطاع الإذاعي أو التلفزيوني. ولطالما كانت هذه القيود تعتبر خرقا للمعايير الدولية لحرية التعبير. فبموجب المادة 19 من العهد الدولي، الحق في حرية التعبير يخص الجميع، كما أن أيا من هذه القيود لا يمكن اعتباره ضروريا في إطار الغرض الشرعي المعترف بها المذكورة أعلاه. وعلى العكس من ذلك، قد يتم استعاد صحفيين متميزين لأنهم كانوا قد أدينوا بالخطأ، أو الصحفيين الشباب الذين لا يزالون في مرحلة تعلم المهنة.

- وتستمر المسودتان في طلب عدد كبير من الترخيص للاعتماد والتسجيل وشروط العضوية للمنظمات الإعلامية والصحفيين على حد سواء ، كما هو منصوص عليه في قانون الصحافة والمطبوعات الحالي. كما أنهما ينصان على أن تلك المتطلبات تنطبق أيضا على خدمات شبكات الاتصالات الإلكترونية والصحف الإلكترونية. ويرى القانون الدولي المعاصر أن اشتراط أي نوع من الترخيص لوسائل الإعلام يتنافى مع الحق في حرية التعبير، إلا في حالة "البث" الإعلامي. وينبغي التمييز بين متطلبات الترخيص عن متطلبات التسجيل التقنية. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يكون على الأفراد من الصحفيين التسجيل أو أن يكونوا ملزمين بالحصول على تصريح[19]. ولعل المتصل بهذه المشكلة هو شرط التسجيل في نقابة الصحفيين، على النحو المنصوص عليه في المقترح الحكومي لمشروع القانون. على الرغم من أن النقابة تؤدي مما لا شك فيه دورا مفيدا وقد ينضم الصحفيين طواعية إليها، لكن العضوية الإلزامية لا تتوافق مع القانون الدولي.
- وهناك قلق شديد إزاء عدم استقلال الهيئة الإدارية التنظيمية المنصوص عليها في اقتراح منتدى المنظمات. فالواقع أن أعضائها إما يتم تعيينهم من قبل الوزراء أو يكونون موظفين عاملين في الوزارات. وتهدف مثل تلك الهيئة إلى تعزيز فعالية التعددية والتنوع، ولذا ينبغي أن تكون مستقلة عن أي تأثير سياسي أو تجاري، وفي هذه الحالة، من الطبيعي ألا يكون الأمر كذلك.
- واحدة من القضايا المثيرة للقلق هي حقيقة أن كلا المشروعين لا تزال تهدد الصحفيين والمطبوعات بمجموعة من العقوبات الجنائية. فقد ترك كلا المشروعين في الوقت الراهن عقوبات مفتوحة في مخالفة لمبدأ التأسيس للقانون الجنائي، والتي تنص على أنه يجب أن تكون العقوبات الجنائية منصوص عليها في القانون بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القانون لا ينص على لوائح واضحة أو إجراءات قانونية، وترك الباب مفتوحا لمعايير تقديرية وعدم اليقين القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن القيود المفروضة على حرية التعبير قد تكون مشروعة في القانون الدولي لكن في حالات محددة بوضوح، وفي حال استهداف فئة محددة

[19] إعلان مشترك من المبعوث الأمريكي الخاص بحرية التعبير والمنظمة الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروب، تم تبنيه في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣.

من المجتمع بالعقوبات الجنائية فهذا يخالف حق الجميع في حرية التعبير.

وعلاوة على ذلك ، لم يشكك أي من المشروعين في وجود نوعين من المحاكم المتخصصة. فإنشاء مثل هذه المحاكم جنبا إلى جنب مع مكتب النيابة العامة للصحافة والمطبوعات[20] للتعامل مع وسائل الإعلام تمثل إشكالية لما لها من أثر سلبي على ممارسة الحق في حرية التعبير.

نفس المخاوف التي أثارها القانون الحالي على الرقابة المالية والودائع ومتطلبات التسجيل، وقواعد الدعاية تستمر في كلا المشروعين . ويساور الوفد مخاوف من أن كلا المشروعين سيفشلان في تعزيز التنوع والتعددية في قطاع الإعلام. وبالفعل، المشروعان يلزمان المؤسسات الإعلامية بتقديم خطة عمل تضمن الاستدامة المالية لسنة واحدة. وهذه مخاطر كبيرة لصالح شركات الإعلام ويجعل من الصعب على وسائل الإعلام المستقلة الصغيرة التطوير.

كما أن أي إصلاح لقانون الصحافة والمطبوعات سيكون غير مكتملا ولا مرضيا إذا لم يتم بالتزامن معه إصلاح مماثلة في قانون العقوبات.

[20] Established since 1993

III. وسائل الإعلام المستقلة المعرضة للخطر، وملكية الدولة والمعايير المهنية غير المستقرة

•• ناضل المؤسسات الإعلامية في اليمن من أجل فرض نفسها كبديل عملي للمصادر الرسمية للمعلومات لـ ويعود ذلك، إلى حد كبير، بسبب القيود الحكومية ا لتي تشمل القطاع بأكمله. وأدى انعدام فرص الحصول على التدريب الفعال على حد سواء من حيث الإنتاج التحرير وإدارة الأعمال لمجموعة كبيرة من المطبوعات إلى عدم الاستقرار المالي مع انتشار معايير تتعارض مع المهنية مثل إغراق السوق. وتعاني المطبوعات القليلة المستقلة والناجحة نسبيا، من القيود الشديدة المفروضة على الإعلانات، والإيرادات والتوزيع، كما تعاني من نقص مزمن في الاستثمار الخاص بسبب عدم استقرار السوق والضغوط الرادعة من الحكومة.

ووجد الوفد أن وسائل الإعلام المستقلة في اليمن ضعيفة جدا، حيث أن معدلات ملكية الدولة وسيطرة الحكومة العالية والمنتشرة على نطاق واسع تقوض بشدة هذا القطاع. وخلال الاجتماعات أصبح من الواضح أن صعوبة تنفيذ والالتزام بالمعايير الصحفية المهنية تمثل عقبة خطيرة أ مام تنمية الإعلام. في اليمن، التلفزيون والاذ اعة مملوكين للدولة من خلال المؤسسة العامة للاذ اعة والتلفزيون. ولها الحق الحصري في البث التلفزيوني والإذاعي. وهناك أربع قنوات تلفزيونية و١٢ محطة إذاعة اثنان منها وطنية و 10 محلية. وفي بلد يبلغ معدل المعرفة بالقراءة والكتابة فيه 54،1 ٪ فالتلفزيون والاذاعة التي تسيطر عليها الدولة هما المصدر الرئيسي للمعلومات، وهو ما يترك السكان لإمكانية هامشية للحصول على أخبار مستقلة حقا.

وعلاوة على ذلك، فطباعة وتوزيع الصحف تخضع في معظمها لسيطرة الحكومة. وتوضح تكاليف الطباعة المدعم وملكية الدولة واسعة النطاق لوسائل الإعلام سبب وجود عددا من وسائل الإعلام المطبوعة أعلى من الطلب الفعلي عليها. إذا قررت الدولة التخلي عن حصتها في ملكية وسائل الاعلام فسيكون من شأن هذا خلق بيئة عمل أكثر صحية في جميع مجالات القطاع. فصحف مثل الثورة و 26 سبتمبر الصحف فضلا عن وكالة انباء سبأ، مملوكة للحكومة، ويمكنهم الطباع في مطابعهم الخاصة ولديهم شبكات التوزيع الخاصة بهم. لكن الغالبية العظمى من الصحف تعتمد على مطابع ومنافذ توزيع "الثورة".

كما أن الحصول على الإعلان يمثل أيضا مشكلة كبيرة . فمعظم الإعلانات تندرج تحت واحدة من فئتين : الحكومة والمسؤولين عن المناقصات وهي تذهب في معظمها إلى وسائل الإعلام المملوكة للحكومة (وخصوصا

صحيفة الثورة)، والفئة الثانية هي الإعلانات الاجتماعية، والتي تتضمن التهاني من الحكومة والتعازي والإعلان عن الاحتفاليات... إلخ. كما تقوم كبرى الشركات مثل مجموعة هائل سعيد وشركاه، وشركة إم تي إن للهاتف المحمول، ووكالة سبأ للأنباء أيضا بنشر إعلانات في الصحف، لكن عادة ما تكون في وسائل الإعلام العامة -المملوكة للدولة- كما أنهم لا يرغبون في الإعلان مع وسائل الإعلام المستقلة خوفا من استهدافهم من قبل الحكومة، التي تعتبرهم "غير موالين ". كما تهدف هذه الشركات أيضا للإعلان في الصحف الأوسع انتشارا والتي هي في معظمها الصحف المملوكة للدولة وغالبا ما تتجاهل "الأسبوعية" المستقلة الأقل توزيعا. ويقدر توزيع صحيفة الثورة مابين ٣٠ و ٤٠ألف نسخة، في حين توزع صحيفة صحيفة "المستقل" ٤٠ألف نسخة أيضا. بينما لا يتجاوز توزيع الصحف الأسبوعية المستقلة، مثل صحيفتي النداء و المصدر والوسط والصحف الناطقة باللغة الانجليزية ١٥٠٠٠ نسخة. وكانت سوق الإعلام المستقل قد تضررت بشدة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. وقال أحد الخبراء إن "تكاليف الورق والطباعة قد زادت كما أن الحكومة خفضت الإعلانات في وسائل الإعلام المستقلة، ولكن لم تفعل نفس الشيء مع وسائل الإعلام الحكومية". كما خفض قطاع الأعمال أيضا الإعلانات في وسائل الإعلام المستقلة، فـ"العديد من الصحفيين المستقلين عاطلين عن العمل الآن، وكثيرون منهم انتقلوا إلى مؤسسات حكومية، لأنها تقدم مرتبات أفضل وتحقق المزيد من الاستقرار".

ويعوق نظام التراخيص للصحف والمجلات التنمية المهنية للصحف المستقلة. فالصحف الحكومية أو الحزبية لا تفعل سوى إخطار الحكومة ويتم تسجيها تلقائيا. أما الصحف غير التابعة لأحزاب فعليها التقدم بطلب رسمي من أجل الحصول على ترخيص. وللحصول على ترخيص لصحيفة الاحتياجات يجب ضمان وجود رأس مال للتشغيل يبلغ ٧٠٠ ألف ريال سنويا، ويضا الحصول على مقر. وبالنسبة لرئيس التحرير يجب أن يكون لديه خبرة ٨ سنوات في مجال الصحافة وينبغي تقديم أسماء ثلاثة موظفين مستقبليين. وتسيطر الحكومة أيضا على الإنترنت من خلال ملكية البلاد لاثنين من مقدمي خدمات الإنترنت، "تيليمن" و"يمن نت". وعلى الرغم من أن الأفراد يمكنهم إنشاء مواقع خاصة بهم، تستعد الحكومة لاتخاذ إجراءات لمزيد من السيطرة على وسائل الإعلام الجديدة، سواء من خلال تكنولوجيا الهاتف النقال أو الإنترنت. وهناك قلق متزايد في ما يتعلق بمشروع قانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني الجديد الذي ينص على مبلغ ٢٠ مليون ريال للحصول على ترخيص "الخدمات الإعلامية عبر الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت."[21]، ووفقا لنقابة الصحفيين اليمنيين، تم حجب مواقع إلكترونية خلال 2010 . فتم حجب موقع "المصدر" على الإنترنت، كما تم تعويق المواقع التي تدار من خارج البلاد لخدمة الحراك الجنوبي.

لا يوجد تعليم متخصص للصحفيين الإلكترويين أو إدارة المواقع. فمعظم المواقع اليمنية المستقلة تستمر فقط

[21] المادة ٥٣ الجزء ١١.

من خلال تفاني أصحابها والعاملين بها. والمواقع الإخبارية الرئيسية تشمل "المصدر أون لاين" وأخبار اليمن والمؤتمر وسبتمبر نت والشعاع. الحصول عل دخل لتلك المواقع محدود للغاية، فأصحاب المواقع في كثير من الأحيان يدعمون عملها من خلال وظائف ومشروعات أخرى، يتم تخصيص دخلها لتغطية تكاليف المواقع على شبكة الإنترنت. لا توجد وكالات إعلامية معروفة في اليمن تقوم بالبيع عبر الانترنت لتبيع الإعلانات نيابة عن مالكي وسائل الإعلام: مثل تلك الوكالات موجودة فقط فيما يتعلق بمبيعات الإعلانات المطبوعة ويعاني ملاك وسائل الإعلام الإلكتروني من نقص في كل من الخبرة والوقت لبيع إبداعهم على نحو فعال. كما أن الشبكات الإقليمية تحتاج إلى تطوير من شأنه أن يساعد على ربط الإعلام الإلكتروني اليمني بباقي الإعلام الإلكتروني في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. ويمكن لهذه الروابط أن تكون ذات قيمة سواء من الناحية التجارية أو التقنية. حتى وقت قريب، ظل تطوير الإنترنت في البلاد بطيئا كما ظل الوصول إلى الخدمات محدودا، وخصوصا خارج المدن الكبرى. ويجعل انقطاع التيار الكهربائي اليومي من الصعب العمل على الإنترنت، حيث يتسبب التقطع في فقدان العمل وتأخر تحميل الموضوعات. معظم الاتصالات تكون بطيئة جدا خلال الفترة من السادسة مساء وحتى الحادية عشرة كل يوم، حيث يعود اليمنيون إلى ديارهم فيبدأ ازدحام الشبكة. ويمثل بطء سرعة التحميل من أبرز العقبات الحالية لمالكي الإعلام الإلكتروني خاصة حين يتعلق الأمر بتحميل محتوى الصوت والفيديو، في حين يتسبب بطء التحميل في قلة أعداد المستخدمين.

عدم اتساق المعايير المهنية أكثر وضوحا في المطبوعات الحزبية والخاصة، بينما تتبع الصحافة الرسمية قواعد صارمة حيال تغطية أنشطة الحزب الحاكم السياسية. ينبغي أن تكون الممارسات الصحافية الجيدة هي أساس أي تعليم مبدئي للعاملين في وسائل الإعلام. وفي حين يتسبب محدودية الوصول إلى المعلومات في عرقلة كبيرة للتغطية الدقيقة، يعمل العجز في المعايير الصحفية العالية ضد المطالبات بمزيد من حرية التعبير ومخاطر اللعب بين أيدي الحكومة عندما يتعلق الأمر باستخدام التدابير القمعية. وتم اعتبار بعض العناوين "الصفراء" التي ظهرت مؤخرا كدليل على ذلك.

الدراسة الإعلامية الجامعية في كلية الإعلام بجامعة صنعاء وقسم الإعلام في كلية العلوم الإنسانية في جامعة عدن يتميز بالتركيز على المعرفة والتدريس النظريين، وهناك نقص واضح في التدريب على المهارات الصحفية والتقنية الحديثة. كما أن الروابط مع الصناعة ضعيفة – هذا إن وجدت بالأساس- وهناك أدلة على أن الصحفيين العاملين في الميدان يكنون قليلا من الاحترام للأكاديميين. وباختصار، فإن شباب الخريجين وكذلك العاملين في الإعلام، لم يتلقوا الإعداد الكافي أو التعرف الكافي على الثورة التكنولوجية للحديث عن الدور الذي تقوم به الصحافة غير الحكومية أن تضطلع به للمساهمة في تشكيل بلد أفضل وأكثر ديمقراطية.

ولا يتم تعويض انخفاض مستويات المهنية خلال الدراسة الجامعية من خلال التدريب المهني، لكن الصحفيين في اليمن حريصون بالتأكيد على الحصول على الأدوات اللازمة لتقديم أعلى جودة لهذه المهنة. وتوفر بعض وسائل الإعلام - وخاصة المملوكة للدولة – تدريبات للصحفيي أثناء العمل ، ولكن هذا غير كاف لضمان المحافظة على معايير أو مهنية عالية في جميع المجالات وليس متاحا لجميع العاملين في مختلف وسائل الإعلام.

المؤسسة الوحيدة الموجودة حاليا في اليمن الذي تنظم تدريبات مهنية في الصحافة هي معهد التدريب الإعلامي والتأهيل، المملوك للدولة. ويعتمد المعهد كليا على الموازنة التي خصصتها له وزارة المالية، وبالنسبة لتدريب الموظفين، يعتمد المعهد في الغالب على مدربين أجانب (سواء من المنطقة العربية أم لا). وبالتالي يصبح إعداد مجموعة وطنية من المدربين و إضفاء الطابع المؤسسي عليها، بحيث تكون قادرة على تلبية الاحتياجات في نوعية وكمية التدريب لهذا القطاع، واحدة من الأولويات ذات الأهمية القصوى.

ولا يزال أ مام وسائل الإعلام اليمنية طريقا طويلا من حيث تقديم الموضوعات في شكل يلتزم بالمهنية والأخلاقية . هذا النقص يمهد الطريق لقمع الدولة الذي يستفيد من كل فرصة لإدانة أي انتهاك مزعوم للمعايير المهنية باعتبارها تهديدا لوحدة الدولة والأمن. ولا يزال المجتمع الإعلامي اليمني يعمل دون ميثاق شرف متفق عليه. بدون ذ لك، وبسبب التقاليد الضعيفة في الثقافة الصحافية، تحجب وسائل الإعلام الرسمية أي انتقاد للحكومة والنخب الحاكمة. كما أن مزاعم الكتابة خارج سياق الحقائق يتم توجيهها في كثير من الأحيان لوسائل الإعلام المعارضة والمستقلة. ومن هنا ينبغي للمؤسسات التعليمية وكذلك نقابة الصحفيين اليمنيين القيام بدور قيادي في تعزيز الصحافة الأخلاقية في البلاد.

ومن المهم أيضا أن تغير الجامعات مناهجها الدراسية دون تأخير من أجل الاستجابة لاحتياجات الصحافة الحديثة . وهذا يتطلب المزيد من التدريب للأكاديميين ليكونوا قادرين على مواجهة المتطلبات الجديدة، في كما أ نه من المهام والعاجل أيضا تنظيم تدريبات لذوي الخبرات المهنية المتوسطة وضمان توافر تلك التدريبات لجميع الصحفيين الممارسين.

توصيات

- إطلاق سراح عبد الإله حيدر فورا ودون شروط
- إلغاء المحكمة الخاصة بالصحافة والمطبوعات . وتحويل كل القضايا المتعلقة بالإعلاميين لمحاكم عادية.
- إلغاء قوانين التشهير الجنائية، وكل التشريعات التي تفرض عقوبات جنائية على الصحفيين في قضايا تتعلق بعملهم.
- الإنهاء الفوري للمضايقات ضد الصحف المستقلة، ومن بينها الأيام عن طريق إسقاط الاتهامات ضدها والسماح لهم بالصدور.
- ضمان أمان وسلامة كل الإعلاميين من خلال إنهاء الاعتقالات والخطف والاحتجاز خارج إطار القانون.
- جلب مدبري الهجمات والعنف ضد الصحفيين إلى العدالة.
- التعديل الفوري للإطار القانوني للسماح بتنامي بيئة إعلامية تقدمية وتمكين الإعلام والمجتمع المدني عن طريق:

* إلغاء كل المحاذير من قانون الصحافة والمطبوعات تتعلق بالمحتوى. ويجب أن تكون أي محاذير على المحتوى قادرة على التحديد بوضوح ما إذا كانت تتوافق مع القانون الدولي وأن يتم وضع تعريف واضح ودقيق لها.

* إلغاء أية أعباء إضافية على الإعلام وجعل التشريعات والقواعد الإعلامية متوافقة مع المعايير الدولية

* يجب ألا تثبط الإجراءات المطلوبة للترخيص تأسيس أو عمل الإعلام المستقل.

* يجب أن يكون توزيع الإعلانات العامة بطريقة شفافة. ولكل المؤسسات التي طلبت فرصة في الحصول على تلك الإعلانات أن تحصل على جزء منها.

* يجب عدم مطالبة أصحاب المؤسسات الإعلامية بدفع أي مبالغ للحكومة مقابل الحق في الصدور.

* لا يجب أن يفرض قانون الصحافة والمطبوعات على مالكي الصحف والمجلات أية متطلبات بوضع ودائع رأس مال أو الحصول على مبالغ بعينه في رصيدهم البنكي.

* لا يجب على وزارة الإعلام أن يكون لها سلطة التفتيش حسابات وأرصدة المؤسسات الإعلامية.

- تحويل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون اليمني إلى خدمة بث عامة حقيقية وإنهاء الملكية الواسعة للدولة لوسائل الإعلام.
- على الحكومة عدم التدخل في آليات التنظيم الذاتي للإعلام وأي ميثاق شرف للصحفيين ينبغي تبنيه في إطار نظام كامل الاستقلالية للتنظيم الذاتي، ويجب أن يتوافق مثل هذا الميثاق مع

المعايير الدولية.

- إصلاح التعليم الإعلامي في جامعات البلاد وتوفير عروض تعليمية حديثة وعملية للإعلاميين اليمنيين.

-

خاتمة

طورت الحكومة اليمنية جهازا قضائيا متطورا يخنق الكتابات الناقدة أو المستقلة. وتجسد المحكمة الجنائية الخاصة ومحكمة الصحافة والمطبوعات موقف الحكومة القمعي تجاه الصحافة. ووفقا للتقارير، تلجأ السلطات باستمرار للعنف والخطف والتعذيب والضرب والاحتجاز غير القانوني للصحفيين في انتهاك صارخ للمعايير الدولية لحقوق الإنسان الدولية وحرية التعبير. وقد أدت هذه الممارسات إلى زيادة الإحساس بانعدام الأمن وانتشار كبير للرقابة الذاتية داخل المجتمع الإعلامي.

فشل القانون اليمني الحالي للإعلام في توفير الحماية الكافية للصحفيين ولا تعكس التزامات البلاد الدولية من حيث دعم حرية التعبير وحقوق الإنسان. هناك منافسة بين عدة مقترحات لإعادة النظر في الإطار القانوني للإعلام ولتوفير الشروط الضرورية لتطوير صحافة مستقلة أكثر قوة.

السيطرة الحكومية القوية على البث، والإعلام المطبوع والإنترنت تحد من نمو وسائل الإعلام المستقلة كمصدر هام من مصادر المعلومات. كما أن القيود المفروضة على توزيع الإعلانات والإيرادات والتوزيع، فضلا عن النقص الحاد في الاستثمار الخاص، خنق حفنة من الصحف المستقلة ناجحة نسبيا. وتظهر ندرة التدريب على الصحافة عالية الجودة بابا مفتوحا لمجموعة من المطبوعات غير المستقرة ماليا والضعيفة تحريريا لتتمكن من إغراق السوق الصحيفة.

البيئة الإعلامية العامة في اليمن تمنع حاليا من محاسبة من هم في السلطة، كما أنها لا توفر للمواطنين نوعية التقارير الاخبارية المستقلة. وعندما لا تكون وسائل الإعلام قادرة على أداء مثل هذه المهام الجوهرية، فلا يمكن للمجتمع أن يسمع صوته عاليا ولا التعبير عن استياؤه عبر الوسائل السلمية القانونية. وحتى يتم ضمان هذا الحق الأساسي، فتحقيق يمن أكثر ديمقراطية لا يزال هدفا بعيد المنال.

تم جمع وتحرير هذه الوثيقة بواسطة رودريجو بونيلا وأندرو هيسلوب

الجمعية العالمية للصحف وأخبار الناشرين
حرية الصحافة وتطوير الإعلام

العنوان: 7 Rue Geoffroy Saint Hilaire
75005 Paris, France
هاتف: ٠٠ ٤٢٨٥ ٤٧ ١٤ ٣٣+
فاكس: ٤٨ ٤٢ ٤٧ ١٤ ٣٣+

العنوان في واشنطن: Washington Platz 1
64287 Darmstadt, Germany
هاتف: ٤٩٦١٥١٧٣٣+
فاكس: ٤٩٦١٥١٧٣٣+

الموقع الإلكتروني: **www.wan-ifra.org**